أدوات السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية للفترة ١٩٧٩ – ١٩٩٠

أ. م. د. عمر عبد الله عفتان

كلية بلاد الرافدين الجامعة

Iraqi foreign policy tools towards the United States of America for the period 1979 – 1990

Dr. Omar Abdullah Aftan

dromarabdullah0@gmail.com

المستخلص

هدف البحث إلى استخدام أدوات السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية المتمثلة بالأداة الدبلوماسية ومدى نجاحها في تحقيق أهدافها مع دولة عظمى، والأداة الإعلامية من خلال رفض اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، ثم نحو الولايات المتحدة، حيث كانت العلاقات بين البلدين مد وجزر ويشوبها القلق في كثير من الأحيان نتيجة الظروف الإقليمية والدولية، إضافة إلى الأداة الاقتصادية والتي تعتبر من الأدوات المهمة والفاعلة بشكل مستمر منذ زمن بعيد، حيث استخدم العراق هذه الأداة من خلال توقيع العديد من العقود التجارية والإعفاءات الكمركية مقابل ضمانات ومساعدات وقروض ميسرة، أما فيما يخص توظيف المنظمات الدولية والإقليمية، من خلال مواقف وقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية غير الحكومية، وجامعة الدول العربية، ولكن نتيجة التطورات الدولية والإقليمية والتي ألقت بظلالها على علاقات العراق مع الولايات المتحدة الأمريكية باتجاه التباعد والصراع التدريجي وتطوره إلى العداء.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية – الدبلوماسية – العراق – الولايات المتحدة الأمريكية – المنظمات الدولية والإقليمية.

Summary

The aim of the research is to use the tools of the Iraqi foreign policy towards the United States of America represented by the diplomatic tool and the extent of its success in achieving its goals with a superpower, and the media tool by rejecting the Camp David agreement between Egypt and Israel, and then towards the United States, where the relations between the country were ebb and flow and tinged with anxiety Often as a result of regional and international conditions, in addition to the economic tool, which has been considered one of the important and effective tools continuously for a long time, as Iraq used this tool by signing many commercial contracts and customs exemptions in exchange for guarantees, aid and soft loans, as for the employment of organizations International and regional, through the positions and resolutions of the United Nations, international non-governmental organizations, and the League of Arab States, but as a result of international and regional developments that have cast a shadow over Iraq's relations with the United States of America towards divergence and gradual conflict and its development into hostility.

Keywords: foreign policy – Diplomacy – Iraq – the United States of America – International and regional organizations.

المقدمة

تهدف السياسة الخارجية إلى تحديد سبل التواصل مع دول العالم الأخرى، من أجل تحقيق الحاجات الأساسية للدولة، وتتعدد الأدوات للوصول إلى الأهداف بحسب إمكانات الدولة وقدرتها على التأثير، وغالباً ما تعمل الدول في الإطار السلمي. ومن منطلق البحث عن سبل تحقيق تلك الأهداف ليكون العمل محصلة توظيف شروط المكان والإمكانيات بما يتناسب مع حقيقة الدور المطلوب لتحقيق المصلحة الوطنية، وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأهداف التي تعكس القيم والمصالح المحورية للوحدة الدولية، والتي تعني الغايات التي تسعى الوحدة الدولية لتحقيقها في البيئة الدولية، أي بمعنى الوحدات التي ترغب الدولة الى تحقيقها في البيئة الخارجية، من خلال تخصيص بعض الموارد لذلك، لقد أصبح معروفاً لدى الباحثين والمختصين في السياسة الخارجية، إن الدول عندما تحدد أحد أنماط حركتها السياسية الخارجية، فأنها تحرص أولاً: على تثبيت هدفها بوضوح مما يرتب أحد مستلزمات النجاح لكل عمل ستراتيجي، ومن هنا يمكن القول أن كل تصرف وكل عمل يجب أن يكون مدعوماً بهدف واضح، ووضوح الهدف يكمن في ابتكار وسائل وصيغ حديثة للتنفيذ.ومن الأدوات التي تلجأ إليها الدول لتنفيذ سياستها الخارجية، الأداة الدبلوماسية (المفاوضة) وهي ظاهرة قديمة وانعكاس موضوعي لتفاعل الدولة في تنظيم وضبط العلاقات مع الدول الأخرى، فالدبلوماسية لا تضع السياسة الخارجية بل هي أداة في تنفيذ السياسة الخارجية، وكما عرفها (بانيكار) فن تقديم مصالح الدولة على مصالح الأخرين.أما الأداة الإعلامية تشمل مجموعة من الوسائل الدعائية، والأيديولوجية والثقافية، وتستخدم الدول الوسائل الدعائية في التأثير بنسب مختلفة حسب قدراتها العلمية والتقنية، وقد أكدت كثير من الدراسات أن تعرض الإنسان لوسائل الدعاية يترك أثراً واضحاً في سلوكه الفردي والاجتماعي. وهناك علاقة سببية بين السلوك الإنساني والتعرض لوسائل الدعاية والإعلام، كذلك بالنسبة للأداة الاقتصادية احتلت مكانة بارزة في السياسة الخارجية بشكل عام وللعراق بشكل خاص، وأخذت الرفاهية الاقتصادية لشعوب العالم مكانة متميزة في سلم أولويات الدول، فقد استخدم العراق هذه الأداة كونها تمثل مكانة بارزة في السياسة الخارجية، وتشكل أحد المرتكزات الأساسية في تكوين قوتها القومية، من خلال زيادة التبادل التجاري، وتشجيع الاستثمارات مما ينتج فرصاً كبيرة للتوسع والنمو الاقتصادي، وإن هذه الأداة هي وسيلة لتحقيق غاية وعادةً ما

تكون غاية سياسة، وهي عملية توظيف للمصادر الاقتصادية كأداة تصمم للتأثير في السلوك الداخلي أو الخارجي للدول الأخرى وتحقيق غايات سياسية تعود بالفائدة على الدول.

هدف البحث : تسليط الضوء على أدوات السياسة الخارجية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية والمتمثلة بالأداة الدبلوماسية والإعلامية والاقتصادية، وكيفية استخدامها من قبل صانع القرار العراقي حيث كانت العلاقة بين الطرفين شد وجذب يتخللها الجانب التصارعي تارةً والتعاوني تارةً أخرى، نتيجة للظروف الإقليمية والدولية.

مشكلة البحث: هل أجاد العراق استخدام أدوات السياسة الخارجية تجاه الولايات المتحدة كدولة عظمى لها أطماع في المنطقة ويحركها اللوبي الصهيوني.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى أربعة مباحث، تناول المبحث الأول الأداة الدبلوماسية، وأشار المبحث الثاني إلى الأداة الإعلامية، وتطرق المبحث الثالث إلى الأداة الاقتصادية، فيما ركز المبحث الرابع على توظيف المنظمات الدولية والإقليمية ثم الخاتمة.

المبحث الأول الأداة الدبلوماسية

الدبلوماسية هي عملية الاتصال بين الدول على مستوى المسؤولين لتحقيق أغراض معينة كالتفاوض والمساومة ونقل وجهات النظر. وهي حالياً تنتظم في جهاز رسمي، يعرف عادة باسم وزارة الخارجية، وفي هذا السياق لابد من تتبع مراحل تطور الدبلوماسية العراقية تجاه الولايات المتحدة الأمريكية خلال الثمانينات، وتشخيص وتقييم أدائها ومدى نجاحها في تحقيق أهداف العراق.بالرغم من انقطاع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين منذ العام ١٩٦٧؛ إلا أن الدبلوماسية العراقية منذ مطلع الثمانينات بدأت أكثر نشاطاً وتحمساً تجاه الولايات المتحدة، وذلك: بناءً على عدة اعتبارات أبرزها[١]: إقرار العراق بالدور الأمريكي كدولة عظمى وقدرة الدور الأمريكي في التأثير على إسرائيل، وضرورة اعتراف الولايات المتحدة بحيوية الدور العراقي في منطقة الخليج، وهي القادرة على التصدي للعدوان الإيراني؛ ولديها النفوذ والتأثير على منع الدول الأوربية من تصدير السلاح لإيران، ومنع إسرائيل من تقديم المساعدات للأكراد في شمال العراق وقطع الصلة معهم؛ وأخيراً دورها المؤثر في مجلس الأمن والقرارات الدولية.كيف ترجمت الرغبة العراقية – الأمريكية إلى سلوك دبلوماسي وخطوات عملية؟ لقد تحدث الرئيس العراقي الأسبق قائلاً: "إن موقف العراق ثابت، فالولايات المتحدة دولة عظمى ومن الطبيعي أن تكون لنا علاقات دبلوماسية معها"؛ ومن الواضح أن التحول التدريجي في الموقف العراقي أخذ بالتبلور منذ بداية حرب الخليج الأولى، ازداد الاتصال المتبادل، وتبادل وجهات النظر على مستوى الوزراء والمستويات الأخرى. وحدثت لقاءات أمريكية – عراقية في الأمم المتحدة من أجل التشاور؛ وفي شباط ١٩٨٢ قررت الولايات المتحدة الأمريكية سحب اسم العراق من قائمة الدول الإرهابية التي تم وضعها في العام ١٩٧٩[٢]، وكان ذلك مطلباً عراقياً اساسياً لحدوث أي تقارب بين البلدين في المستقبل. كما صرحت واشنطن في ١٩٨٢/٣/١٧ بأنها ستعيد تقييم سياستها تجاه العراق في الإطار الإيجابي. حيث ترجم هذا التصريح بخطوة دبلوماسية على مستوى رفيع فقد التقى نائب وزير الخارجية العراقي آنذاك سعدون حمادي في نيويورك بوزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز وذلك في أكتوبر من العام نفسه[٣]هذا بالإضافة إلى زيارة المبعوث الرئاسي الأمريكي (دونالد رامسفلد) في عام ١٩٨٣ إلى العاصمة العراقية بغداد وتأكيده على اعتراف أمريكي وعالمي متزايد بحيوية الدور العراقي في المنطقة العربية وبخاصة في منطقة الخليج بعد أن أثبت قدرته على التصدي للهجمة الإيرانية. وخلال هذه الزيارة تم إجراء مباحثات مع نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الأسبق طارق عزيز، وتناولت الوضع في الشرق الأوسط والحرب العراقية الإيرانية وانعكاسات المحاولات الإيرانية لزعزعة الاستقرار في الخليج، وتناولت أيضاً ظروف وشروط استئناف التمثيل الديبلوماسي بين البلدين[٤].وفي ضوء المساعي العراقية الرامية لمواجهة الأخطار الإيرانية؛ واهتمامه بلعب دور في صياغة أمن الخليج واستقراره؛ وإلتقاء ذلك والأهداف الأمريكية؛ فقد تسارعت خطى الطرفين نحو التقارب[٥]. كما برزت الدبلوماسية العراقية بشكل فعال؛ ومما يؤكد ذلك هو تكليف السيد (عصمت كتاني) ليمثل الدبلوماسية العراقية؛ فهو يعرف كيف يخاطب الأمريكيين وينقل وجهة نظر بلاده حول الموقف من الحرب، ونجح في إحداث تغييراً في بعض المواقف الأمريكية؛ بعد ما اجتمع مع (لورنس ايغلبرجر) نائب وزير الخارجية الأمريكي، وريتشارد مورفي المسؤول عن دائرة الشرق الأوسط في الوزارة.فيمكن القول؛ بأن العراق أجاد استخدام الأداة الدبلوماسية عبر أبرز رموزها (طارق عزيز؛ نزار حمدون، عصمت كتاني) وخصوصاً عندما أصرت على ربط قضية رفع مستوى العلاقات الدبلوماسية مع واشنطن إلا في حال اتخاذ موقف أمريكي جذري يفرق بين المعتدي والمعتدى عليه، والمطالبة بحقوقه المشروعة، وهذا ما يفسر تأخر عملية إعادة العلاقات الدبلوماسية وفتح السفارتين في واشنطن وبغداد، وكان ذلك في ١٩٨٤/٣/٢٥.وبعودة العلاقات الدبلوماسية مع الولايات المتحدة في تشرين الثاني عام ١٩٨٤؛ تمكن العراق من تحقيق توازناً في علاقاته الدولية، مع التأكيد على استقلال

قراره السياسي – أي بمعنى أن عودة العلاقات من وجهة نظر الدبلوماسية العراقية، وصانع القرار تعني تعبيراً عن سياسة حفظ التوازن في علاقات العراق الدولية، فالعلاقة الودية مع واشنطن تكمل وتوازن علاقة الصداقة والتعاون مع موسكو وفرنسا. وقد قال الرئيس العراقي: "من ضرورات سياستنا المستقلة أن نبنى أوسع العلاقات مع بلدان العالم على أساس المصالح الوطنية والقومية وعلى أساس المبادئ"[٦]، أما السيد طارق عزيز قال: "إن استئناف العلاقات يتم على أساس الاحترام والتعاون المتبادل من اجل خدمة مصالح الدولتين"[٧].ان رؤية العراق لضرورة الصلة والتطور بالعلاقة مع أمريكا هي محكومة بإطارين متكاملين من الواقعية والمبدئية ولن يقبل أحدهما بدون الآخر، وتؤكد هذه الرؤية على الوضوح والندية. وفي هذا السياق، فإن هناك مسألتين تحكمان السلوك العراقي الخارجي تجاه الولايات المتحدة وهما:

أولاً: العدوان الإيراني: بمعنى ضرورة تفهم الموقف الأمريكي للمطالب العراقية. مما يساعد في فتح أبواب العلاقة وتطورها.

ثانياً: الصراع العربي الإسرائيلي: فبالرغم من عودة العلاقات، فالموقف العراقي واضح تجاه إسرائيل، والتحفظات العراقية على الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية وعلى الدعم الأمريكي لإسرائيل. ولذلك طالب السيد طارق عزيز أثناء زيارته لواشنطن في عام ١٩٨٥ بضرورة اعتراف الولايات المتحدة بمنظمة التحرير الفلسطينية، وأدان الغارة الإسرائيلية على تونس[٨]. ومن هذا المنطلق لم تتقبل إسرائيل حالة التحسن والتقارب في العلاقات الأمريكية – العراقية منذ منتصف عقد الثمانينات.ولكن منذ العام ١٩٨٧ اصبح العراق أكثر تحفظاً وامتعاضاً من الموقف الأمريكي المبهم الذي لا يتناسب والخطاب السياسي الرسمي، وخصوصاً فيما يتعلق بإعطاء الولايات المتحدة السلاح لإيران[٩]. أضف إلى ذلك عندما صوت مجلس الشيوخ الأمريكي في العام ١٩٨٧ (٩٨ صوتاً) لإيقاف استيراد النفط من إيران إلا أن الاستيراد الأمريكي بقي مستمراً – أي لم يطبق القرار الصادر عن مجلس الشيوخ عملياً من قبل الإدارة والأجهزة المعنية. ففضيحة إيران – جيت تؤكد عدم صدق النوايا الأمريكية تجاه وقف صفقات الأسلحة لإيران عبر إسرائيل، ومما زاد من التوتر في العلاقات الدبلوماسية أيضاً دور اللوبي الصهيوني في الولايات المتحدة وتأثيره في صناعة القرار الخارجي وخصوصاً عندما استغل حادثة ضرب الفرقاطة الأمريكية (ستارك) ومقتل ٣٧ أمريكياً مدعياً بأن عملية الضرب كانت متعمدة من قبل العراق[١٠].ولقد ترجم الموقف العراقي الرسمي إلى سلوك اتجاه المواقف الأمريكية غير الثابتة (المتأثرة بالعوامل الداخلية المساهمة في صنع السياسة الخارجية الأمريكية)، ويمكن طرح أبرز المواقف العراقية وهي:

– قدم السفير العراقي في واشنطن عبد الأمير الانباري احتجاجاً رسمياً لوزارة الخارجية الأمريكية على إثر استقبال (فيليب ريملر) مدير مكتب العراق في الخارجية الأمريكية لجلال طالباني، مما أثار ردود فعل سلبية في بغداد وبداية ظهور أزمة كردية، في العلاقة بين العراق والولايات المتحدة.

– رفض الرئيس العراقي استقبال فرنون والترز مبعوث الرئيس الأمريكي ريغان إلى الشرق الأوسط، وهذه أول مرة يرفض فيها مسؤول عربي لقاء مبعوث للرئيس الأمريكي وكان ذلك في العام ١٩٨٨.

– أتهم الرئيس العراقي أمريكا علناً وقدم الدبلوماسيون العراقيون احتجاجات شفهية عديدة، وذلك عندما وافق مجلس الشيوخ على قرار يدعو فرض الحظر الاقتصادي على العراق في ١٩٨٨ جراء ادعاءات أمريكية بأن العراق استخدم السلاح الكيميائي ضد الأكراد.

– قام السفير العراقي على إحدى محطات التلفزة الأمريكية بتفنيد المزاعم الأمريكية حول استخدام الأسلحة الكيميائية. وتوجه بدعوة الصحفيين الأمريكيين للحضور إلى شمال العراق ليروا بأنفسهم ما حصل على الأرض.

– بدأ العراق بتحركاته الدبلوماسية النشطة منذ نهاية العام ١٩٨٨ ومطلع العام ١٩٨٩ في مواجهة الإعلام الغربي والصهيوني الذي شن هجوماً على العراق وخاصة فيما يتعلق بتطوير الصواريخ والأسلحة الكيميائية، حيث طلبت الخارجية العراقية عقد اجتماع طارئ لوزراء خارجية الدول العربية لبحث المواقف المعادية للعراق، وللتصدي للأوساط الدبلوماسية العالمية التي اتهمته أيضاً بخرق وانتهاك حقوق الإنسان بناء على تقرير الخارجية الأمريكية[١١].

– لعبت الدبلوماسية العراقية دورا نشطا في تفنيد المزاعم الغربية فيما يتعلق بقضية إعدام الجاسوس البريطاني الجنسية والإيراني الأصل (بازوفت). وتمكنت من تحقيق موقف عربي يدين الحملة البريطانية ضد العراق[١٢].وأخيراً نشطت الدبلوماسية العراقية على الصعيد الدولي، بحيث أخذت تروج لمشروع ضرورة تصدي الجنوب الفقير للشمال الغني، ونبهت العالم الثالث على أهمية وضرورة إعادة التقسيم العالمي للاقتصاد ورفض الهيمنة الأمريكية والغربية على مقدرات وشعوب العالم الثالث الفقير.بناءً على ما تقدم، إن الدبلوماسية العراقية وأفرعها وأجهزتها ساهمت في نقل وجهات النظر والمواقف العراقية لدى الطرف الآخر (الولايات المتحدة الأمريكية)، وذلك عندما سعى العراق لإقامة علاقات قائمة على الاحترام المتبادل والاعتراف بالدور المطلوب لكلا الطرفين. وعندما بدأت بعض الأوساط الغربية والصهيونية تسعى لتوتر

وتخريب العلاقات الثنائية في نهاية عقد الثمانينات. حينما لم يتوان العراق عن استخدام أداته الدبلوماسية في حرب المواجهة الإعلامية والدبلوماسية الأمريكية والغربية معاً.

المبحث الثاني الأداة الإعلامية

تعد الأداة الإعلامية من أدوات تنفيذ أهداف السياسة الخارجية للدول، ويعتمد على هذه الأداة في شرح وجهات نظر الدولة وسياستها تجاه العالم الخارجي؛ وأيضاً في الشؤون العامة كونها لم تعد مشاهد خفي بل تحولت إلى فاعل مهم في الميدان السياسي. في سياق البحث، كيف استثمر العراق أداته الإعلامية بمختلف فروعها من أجل تحقيق أهدافه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية منذ العام ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٠؟ للإجابة على هذا التساؤل، لابد من مراقبة دور وأداء هذه الأداة في المرحلة التي اتسمت برغبة البلدين نحو التقارب لاعتباراتهما المصلحية والوطنية، ودورها خلال عودة العلاقات الدبلوماسية، وانتهاءً بمرحلة التوتر حتى ٢ أب ١٩٩٠، وتقييم أداء الأداة الإعلامية العراقية خلال فترة البحث.بعدما كان الإعلام العراقي موجهاً نحو مهاجمة كامب ديفيد وأطرافها المختلفة منذ العام ١٩٧٨ حيث اعتبرت الولايات المتحدة أن هذا النهج والنمط من الإعلام يهدف إلى تعطيل مصالحها في العالم العربي، ويساهم في تسميم الأجواء وتشويه صورتها، وبالتالي لم تقف مكتوفة الأيدي حيال هذه الهجمة الإعلامية المضادة لها، وعمدت هي الأخرى على شن حملة إعلامية واصفة من خلالها العراق بأنه متورط بالإرهاب والإساءة لحقوق الإنسان، ويحاول زعزعة الاستقرار في منطقة الخليج العربي. ولكن نتيجة التطورات الإقليمية الخطيرة في منطقة الخليج منذ العام ١٩٧٩ وقيام الثورة الإيرانية. ثم تورط العراق بحرب الخليج الأولى؛ فقد تبلور موقفاً أكثر اعتدالاً لدى العراق والولايات المتحدة تجاه بعضها البعض، ففي الواقع أن كلا الطرفين يقران بدور كل منهما في منطقة الخليج وهذا الدور يتناسب وحجم كل منهما في التفاعلات الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أن المصلحة الوطنية والحيوية لهما في منطقة الخليج قد دفعت بالطرفين نحو تقييم سياستهما نحو الاعتدال(١٣).لذا، صرح الرئيس العراقي في ١٩٨١/٦/٢٨ بأن هناك تطوراً في العلاقات بين العراق والولايات المتحدة ويأتي ذلك بعد لقاءات أمريكية وعراقية في الأمم المتحدة من أجل التشاور .وفي هذا الصدد، قال رئيس العراق في حينه "إننا لا نعتقد أنه من الطبيعي أن تستمر العلاقة مقطوعة بيننا وبين الأمريكان، الوجه الطبيعي هو أن تكون هناك علاقة قائمة بيننا؛ الوجه غير الطبيعي هو انقطاعها(١٤)، ولكن لانقطاعها أسباباً، وإعادتها مرتبطة بتقدير أساس قائم على قاعدة أنه في الوقت الذي نرى فيه أن من المصلحة القومية ومن المصلحة العراقية إعادة العلاقات مع الولايات المتحدة فسوف نفعل؛ وهناك عاملان أساسيان يدخلان في تقدير المصلحة القومية والمصلحة الوطنية العراقية الأول هو تصرف أمريكا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، والثاني تصرف أمريكا تجاه حرب الخليج(١٥). وفي هذا السياق، فقد بدأت الأداة الإعلامية العراقية تأخذ منحى آخر يتناسب وتوجهات الدولة وسلوكها الجديد تجاه الولايات المتحدة وبعض الدول العربية الصديقة لها. وبالتالي بدأ الخطاب الإعلامي العراقي أكثر اعتدالاً وتوفيقاً، فعلى سبيل المثال لا الحصر:

– توقف الحملات الدعائية والتشهيرية الذي كان يشنها الإعلام العراقي ضد مصر، وذلك بسبب الموقف الإيجابي المصري لصالح العراق ودعم مواقفه في حربه مع إيران: إعلامياً ومادياً وعسكرياً حيث تطلبت المصلحة الوطنية والذاتية لمصر ذلك. ومن الجدير بالاهتمام، بأن التقارب المصري – العراقي في مطلع الثمانينات ساعد وساهم في التقارب العراقي – الأمريكي فيما بعد على اعتبار كل منهما يخدم مصلحة الأطراف الثلاثة.

– استغل العراق أداته الإعلامية بمختلف أشكالها لخدمة التقارب الغربي – العراقي من جانب؛ والأمريكي العراقي بشكل خاص من جانب آخر؛ وبالمقابل بدأ الإعلام الأمريكي الرسمي يركز على دور العراق (المعتدل) الذي من الممكن أن يكون عاملاً للاستقرار في منطقة الخليج العربي(١٦)، وحامياً للبوابة الشرقية ومتصدياً للخطر الأصولي الإيراني الذي يهدد الأنظمة الملكية الوراثية في الخليج وبالتالي منابع النفط.

– أبرزت الصحف العراقية المتنوعة وعلى صفحاتها الأولى تصريحات المسؤولين العراقيين وكبار رجال الدولة حول قضية التقارب ودعم العلاقات الثنائية بين بغداد وواشنطن، كما تناولت هذه الصحف أيضاً الصفقات التجارية وعقود العمل والاستثمار، واتفاقيات البيع والشراء التي تم التوقيع عليها بين الطرفين(١٧).

– لم يقتصر دور الخطاب الإعلامي العراقي وأدواته المختلفة على داخل العراق فقط، بل تعدى ذلك بحيث بدأ التأثير الإعلامي العراقي داخل أوروبا والولايات المتحدة لنقل وجهات نظر الحكومة العراقية وصدق توجهاتها القائمة على أساس التوازن والمصلحة المتبادلة. هذا بالإضافة إلى دور الأداة الإعلامية في التأثير على الرأي العام الأمريكي تجاه الموقف العراقي المؤيد لقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بوقف الحرب، وفضح الموقف الإيراني الرافض والمتعنت.

وعندما بدأت النوايا الأمريكية المتشككة والمتخوفة من تعاظم الدور العراقي وتحديداً خلال العام ١٩٨٧ حينها لعبت الأداة الإعلامية العراقية دورا بارزا في تفنيد النوايا والتوجيهات الأمريكية الجديدة حيال العراق ولم تتردد في توجيه الاتهامات للولايات المتحدة، وهذا ما تم فعلا منذ العام ١٩٨٨.

الأداة الإعلامية والدعائية العراقية منذ ١٩٨٨ – ١٩٩٠: لقد سبقت الإشارة إلى أن الفترة منذ العام ١٩٨٨ – ١٩٩٠ تمثل حالة التوتر والمواجهة في العلاقات العراقية – الأمريكية والتي انتهت بقطيعة دبلوماسية ومن ثم حرب الخليج الثانية في عام ١٩٩١. ففي هذه الفترة الحاسمة والمثيرة بتفاعلاتها وتطوراتها بين الطرفين تزايدت حدة الحملة الإعلامية والدعائية العراقية لمواجهة حملات التشويه والإساءة لسمعة العراق الدولية. حيث تعرض العراق لسيل هائل وضخم من الصحافة الغربية والأمريكية والصهيونية له مثيل خلال فترة الحرب الباردة، فكيف تمكنت الأداة الإعلامية العراقية من المواجهة والتصدي لهذه الحملة؟في سياق الإجابة على هذا التساؤل؛ من الضروري طرح التطورات التالية: نشطت الأداة الإعلامية العراقية (صحافة، تلفزيون، إذاعة مسموعة، خطب سياسية) في تفنيد المزاعم الأمريكية والغربية حول استخدامه للسلاح الكيميائي ضد الأكراد في شمال العراق، حيث استخدمت السفارة العراقية في واشنطن إحدى محطات التلفزة من أجل ذلك[١٨].تنظيم مظاهرات من قبل الجالية العراقية والعربية في واشنطن بتاريخ ١٩٨٩/٩/١٤ وأمام البيت الأبيض للتنديد بالتدخل الأمريكي في الشؤون الداخلية العراقية، ورفعوا لافتات ضخمة وكتب عليها " أن العراق هو الدولة الوحيدة التي أعطت حكماً ذاتياً للأكراد".

– نشطت الأداة الدعائية العراقية في مواجهة الولايات المتحدة حول مسألة امتلاك العراق للكيماوي المزدوج، معتمدة بذلك على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والصحافة العراقية والتي برزت في صحافتها الأولى تهديد الرئيس صدام حسين عندما قال: "إننا لسنا بحاجة الى الكيماوي المزدوج، ومن يهددنا بالقنبلة الذرية سنهلكه بالمزدوج"[١٩].كما تمكنت الوسيلة الإعلامية العراقية من التركيز على رئيس الدولة بعناوين بارزة على صور صفحاتها الأولى وكرّست لذلك العديد من المقالات والأعمدة الصحفية وأصبح بطلبها الخطاب العراقي.ولابد من التركيز بأنه منذ منتصف العام ١٩٨٩، بدأت أجهزة الإعلام الغربية تركز على العراق وقدراته العسكرية المتزايدة؛ من زاويتين: الأولى كونها تؤثر في الصراع العربي الإسرائيلي وميزان القوى الإقليمي حيث وصفت هذه الأجهزة العراق بأنه أسد وسط قطيع من الغزلان فقد حاميه التاريخي (شاه إيران)[٢٠].

– بدأت الصحف العراقية والخطاب السياسي للرئيس بانتقاد الوجود الأمريكي في الخليج قائلاً: " بأن الولايات المتحدة لا تنسى أن العراق يتمسك دائماً بالميثاق القومي والذي يُحرّم على أية دولة عربية إعطاء قواعد وتسهيلات أو تحالفات مع أية قوة عظمى في الخليج العربي"، وجاء هذا الرد العراقي بعدما تصاعدت الحملات الإعلامية الأمريكية والصهيونية ضد التسليح العراقي، ومطالبة الكونجرس بفرض عقوبات على الدول التي تتعاون في تطوير ترسانة العراق العسكرية كالأرجنتين وإيطاليا[٢١]وسبق أن تعرضت فرنسا لضغوط أمريكية: والاتحاد السوفيتي لضغوط دولية خلال الفترة ٨٧ سنة.

– تعمد الرئيس صدام حسين بتذكير السفيرة الأمريكية ببغداد " أبريل غلاسبي" عندما التقى بها يوم ١٩٩٠/٧/١٥ بأن الأوساط والأجهزة الأمريكية المختصة أخذت تجمع معلومات تحت عنوان: من الذي يخلف صدام حسين، وبدأت حملة تخويف دول الخليج من العراق.. كما أصبح العراق بمثابة الشيطان المناسب للسياسة الخارجية الأمريكية، فيرتبط بالإسلام والإرهاب والأصولية، ليكون بالتالي هدفاً للضربات العسكرية، وحقل تجارب مفيداً للأسلحة المتطورة[٢٢].

المبحث الثالث الأداة الاقتصادية

تعد الأداة الاقتصادية من الأدوات المهمة والحساسة في تنفيذ السياسة الخارجية للدولة، وبقدر ما تملك الدولة من قدرات اقتصادية ونجاعة في تعبئة مواردها، فإنها تكون أكثر نجاحاً في استخدام هذه الأداة (بالإضافة للأدوات الأخرى) لتحقيق أهداف سياستها الخارجية وتشمل الأداة الاقتصادية على شقين هما:

– الشق الإيجابي، حيث تقوم الدولة بتقديم المساعدات والتسهيلات والقروض الميسرة والمنح، والتبادل التجاري.

– الشق السلبي، ويتضمن عدة جوانب منها المقاطعة الاقتصادية، ووقف صفقات الاستيراد والتصدير والمساعدات ومحاربة الدولة المستهدفة في المنظمات والتجمعات الاقتصادية الدولية والإقليمية[٢٣].

ففي ضوء الأهداف الاقتصادية لسياسة العراق الخارجية (دولة نامية) تجاه الولايات المتحدة الأمريكية (دولة عظمى وكونية)، كيف استخدم العراق هذه الأداة بشقيها الإيجابي والسلبي؟ وما هي ردود الفعل الأمريكية تجاه ذلك؟

منذ مطلع الثمانينات، ونتيجة الحرب العراقية – الإيرانية وتداعياتها على الإقتصاد العراقي فقد بدأت الجهود العراقية وبخطوات حثيثة نحو إعادة تنشيط البعد الاقتصادي للعلاقات العراقية – الأمريكية، حيث الظروف الإقليمية والدولية الخاصة بكلا الطرفين استوجبت ذلك.

وقد اتضحت الرغبة في هذا المجال من خلال الخطاب السياسي العراقي وعلى أعلى المستويات، وبدأ خطاب التنمية وحل المعضلة الاقتصادية بارزاً في تصرفات المسؤولين العراقيين والصحافة والإعلام، كما نشطت الدبلوماسية العراقية لخدمة ودعم التوجيهات الحكومية.

لذا استخدم العراق الأداة الاقتصادية (بشقها الإيجابي) تجاه الولايات المتحدة وقام بسلسلة من الإجراءات ومن أهمها:

– منح العراق فرصاً عديدة للشركات الأمريكية المدنية الطابع لإعادة بناء القاعدة الاقتصادية العراقية بعد أن تعرضت العديد من منشآته للتدمير أو التوقف المؤقت.

– أصدرت الحكومة العراقية العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار الأجنبي، عن طريق منح تسهيلات وشروط ميسرة وإعفاءات كمركية لصالح المستثمرين، في خطوة من الحكومة العراقية لتنشيط هياكل الإقتصاد العراقي ورفع مستوى الدخل القومي الذي تضرر كثيراً بسبب ظروف الحرب. وقد استفاد من ذلك الكثير من الشركات الأمريكية.

– نجح العراق في توقيع العديد من العقود التجارية مع أطراف تجارية أمريكية بهدف جلب التكنولوجيا لخدمة أغراضه المدنية. وفي المقابل اتخذت حكومة الولايات المتحدة عدة خطوات إيجابية تتماشى واستخدام العراق لأداته الاقتصادية بشقها الإيجابي، بحيث منحت مساعدات وقروض ميسرة وضمانات، وخفضت الضرائب على الصادرات العراقية إلى أمريكا، وأقر بنك الاستيراد والتصدير الأمريكي لضمان ٨٥٪ من المبلغ المقرر لإقامة خط أنابيب بترول إلى العقبة، وحصل البنك العراقي على مبلغ مليار دولار كضمان للعراق لتسهيل شراء منتجات أمريكية زراعية ومواد اخرى .أما الشق السلبي من الأداة الاقتصادية، فقد استخدمها العراق عندما بدأت بغداد تشكك في نوايا الولايات المتحدة تجاهها، وتحديداً خلال النصف الثاني من عقد الثمانينات. وبالتالي قامت بالعديد من الإجراءات وأهمها:

– استخدام العراق النفط للضغط على الولايات المتحدة التي تعتبره سلاحاً للتنمية الإقتصادية والسياسية وترفض الاعتراف بحقوق المنتجين وتحارب منظمة الأوبك. فقد أكد صدام حسين على ذلك قائلاً: "ألا ينبغي على أمريكيا أن تسيطر على العالم ونهب العرب والمنتجون فهذا أمر مرفوض"[٢٤].لكن الولايات المتحدة واجهت سياسات دول الأوبك عبر الوكالة الدولية للطاقة وهي تهيمن عليها من أجل ردع الدول الأوروبية عن اتخاذ مبادرات مستقلة عنها للتعاون الفردي أو الجماعي مع أقطار منظمة الاوبك ومن ثم الاستمرار في الحفاظ على المظلة الأمريكية للدول الأوروبية[٢٥].

– استخدام العراق الأداة الاقتصادية لتوثيق التقارب الفرنسي العراقي؛ بهدف نسج علاقة أكثر توازناً من تلك التي تتبناها الدول الصغيرة مع أحد العملاقين. وعملت فرنسا على تكثيف حضورها عبر توثيق علاقاتها مع العراق مستغلة بذلك الرغبة العراقية في تطوير وتحديث جهازه العسكري وبنيته الصناعية المدنية، حيث التقت وانسجمت إلى حدٍ ما المصالح الفرنسية (استيراد النفط) والعراقية (استيراد السلاح)[٢٦].

نستنتج من هذه الخطوة؛ أن العراق سعى إلى إيجاد نوع من التوازن في علاقاته الدولية بحيث لا يقع تحت هيمنة إحدى الدول الكبرى هذا من جانب، واستغلال حاجة فرنسا للطاقة وبالتالي إضاعة الفرصة على الولايات المتحدة للتحكم بالنفط، من جانب آخر مما حذا بأمريكا بأن تعتبر – هذا السلوك العراقي مناهضاً لسياستها الاقتصادية العالمية.

– أجاد العراق استخدام الخطاب الإعلامي العروبي عندما نادى بأن يكون نفط العرب للعرب؛ وضرورة إعادة تقسيم الثروة، ورفض طابع الهيمنة الغربية والأمريكية على ثروة وموارد شعوب العالم الثالث، وبالتالي خدم هذا الخطاب الأداة الاقتصادية المستخدمة ضد مواقع الهيمنة والنفوذ الأمريكي وخصوصاً في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط. في ضوء ما سبق، ما هي الردود الأمريكية على السلوك العراقي؟ لقد قامت الولايات المتحدة بتجميد كل المساعدات والقروض والضمانات المقدمة للعراق، وفرضت رسوم بنسبة ٥٠٪ على الصادرات إلى العراق، وأخيراً تم وقف استيراد النفط. كما استغلت الولايات المتحدة حالة التدهور في الأوضاع الاقتصادية العراقية في نهاية الثمانينات كي تمارس الضغط على الحكومة العراقية بهدف تأزيمها، وأججت الصراع على الحدود مع الكويت من خلال تنسيق كامل بين أمن الدولة الكويتي ووزارة الداخلية مع وكالة الاستخبارات الأمريكية[٢٧]. وفرضت واشنطن قيوداً ليس فقط على شركاتها (بفعل قوانين أقرها الكونجرس) بل وألزمت دول أوروبية أخرى بتقليص تبادلها التجاري مع بغداد، وبوقف صفقات وسلع قد يستخدمها العراق في صناعة أسلحة الدمار الشامل. وأخيراً عمدت على تشويه سمعة العراق الدولية وتأليب الرأي العام العالمي ضده مستغلة الورقة الكردية؛ بل وصلت الأمور إلى أبعد من ذلك عندما بدأت تدعم الحركات الانفصالية الكردية علناً في شمال العراق بهدف خلق حالة من عدم الاستقرار الداخلي وتزيد من إرهاق العراق اقتصادياً.

المبحث الرابع توظيف المنظمات الدولية والإقليمية

مما لا شك فيه أن الدولة تسعى إلى توظيف المنظمات الدولية والإقليمية على اعتبار أنه يمكن أن تستثمر كأداة من أدوات تحقيق أغراض السياسة الخارجية؛ ويتوقف قدرة الدولة على ذلك مع حجم قدراتها الداخلية ومكانتها الإقليمية والدولية وطبيعة التوازنات القائمة[٢٨]. عليه فإن العراق سعى إلى استثمار أكبر إمكانية من المواقف الدولية والإقليمية لخدمة أهدافه وقضاياه، فتارة استغل قدراته ودوره الفعال داخل مؤسسة جامعة الدول العربية للخروج بموقف يتماشى وموقفه وتطلعاته إزاء الولايات المتحدة الأمريكية وتارة أخرى يحاول التأثير في مواقف وقرارات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية (غير الحكومية) الأخرى.إن إلقاء الضوء على طبيعة الدور العراقي وقدرته في توظيف المنظمات الدولية والإقليمية كان مرهوناً بعدة اعتبارات داخلية وإقليمية ودولية، ويمكن إجمالها على النحو التالي:

١- القدرات العراقية الداخلية.

٢- مكانة العراق في العالم العربي، ودوره في التأثير على قرارات الجامعة العربية.

٣- واقع النظام الإقليمي العربي وأثرة في النظام الدولي.

٤- طبيعة النظام الدولي.

٥- علاقات العراق (التعاونية أو الصراعية) مع الولايات المتحدة الأمريكية على اعتبارها قوة عظمى مهيمنة ومؤثرة في المنظمات الدولية والإقليمية.بناءً على هذه الاعتبارات توقفت قدرة العراق على توظيف المنظمات الدولية والإقليمية في خدمة أهداف سياسته الخارجية تجاه الولايات المتحدة. فتارة تكللت جهوده بالنجاح إلى حد ما (حسب وجهة المصلحة العراقية) وتارة أخرى بالفشل النسبي. ومن أجل رصد وتحليل ذلك فلا بد من إبراز أهم التطورات والمواقف التالية:

- تمكن العراق من لعب دور مركزي وفعال في صياغة قرارات قمة بغداد العربية الطارئة والتي عقدت خلال الفترة من ٢٨ - ٣١/ مارس ١٩٧٩، والتصدي لاتفاقيات كامب ديفيد والنتائج الخطيرة المترتبة عليها، وكان من أبرز قرارات القمة: فرض المقاطعة العربية على مصر. ونقل مقر الجامعة من القاهرة إلى تونس[٢٩]، وإن كانت هذه الخطوة لها انعكاسات سلبية على الواقع العربي، حيث تم استبعاد أكبر دولة عربية ذات ثقل حضاري وتاريخي وعسكري وقيادي، ولكن هذه الإجراءات اعتبرت إيجابية لإسرائيل والولايات المتحدة فعزلة مصر عن جسمها العربي يخدم المشروع الأمريكي - الإسرائيلي وهي في نفس الوقت صفعة للمساعي الأمريكية الرامية إلى جر المنطقة العربية كلها بتوقيع معاهدات صلح وسلام مع إسرائيل. لذا فيمكن القول بأن العراق نجح في استغلال إحدى المنظمات الإقليمية حتى مطلع الثمانينات وذلك بالوقوف في وجه الولايات المتحدة التي أحالت دون تمكينه من لعب دور فعال في منطقة الخليج في فترة السبعينات.ونتيجة نشوب حرب الخليج الأولى والتي استمرت ثماني سنوات، مما أدى إلى انشغال العراق بهمومه الداخلية وحماية أمنه القومي، مما أفقده جانباً من مشروعه الطموح القاضي بلعب دور الدولة القائد في النظام العربي[٣٠]، وبالتالي التأثير الأوسع على الساحة الدولية. حينها بدأ العراق بالتوجه نحو الاعتدال في علاقاته العربية والدولية بدون التخلي عن ثوابته القومية أو الخضوع للهيمنة العالمية، ولذلك فمنذ مطلع الثمانينات أخذ يسعى لدى الجامعة العربية لكي تلعب دور المؤثر في مواقف الولايات المتحدة تجاه الحرب العراقية - الإيرانية، بمعنى أن تضغط جامعة الدول العربية (وخصوصاً بفعل بعض أطرافها ذوي العلاقة الحميمة بالولايات المتحدة) على الولايات المتحدة لكي توقف تصدير السلاح لإيران هذا من جانب، وأن تقوم الولايات المتحدة بدور فعال وحقيقي ومساند لمجلس الأمن من أجل اتخاذ خطوات عملية لردع تعنت إيران ورفضها لوقف الحرب من جانب أخر.ففي ضوء هذه المساعي والرغبات، بدأ العراق بانتهاج سلوكا معتدلاً، واستجاب لكل الدعوات الصادرة من الهيئات والمنظمات الدولية لإحلال السلام وإنهاء الحرب، وقد نشطت أجهزته الدبلوماسية في تغيير صورته أمام الرأي العام الدولي في إضعاف الدعاية الموجهة ضده والتي حملته في السنوات الأولى من الحرب مسؤولية اندلاعها. كما نجح العراق في إحداث نوع من التغيير في مواقف الولايات المتحدة تجاه حرب -إيران، بحيث دعمت قرارات مجلس الأمن الدولي. الذي أدان إيران بالاسم جراء هجمتها على ناقلات النفط في الخليج[٣١]. وهنا لابد من الإشارة إلى أن التغير البسيط في الموقف الأمريكي جاء نتيجة تخوفه من توقف أو صعوبة وصول النفط إلى الدول الغربية الصناعية؛ بالإضافة إلى تحقيق مصلحته باستمرارية التقارب مع العراق والذي أخذ طابعاً رسمياً منذ العام ١٩٨٤.ولكن بسبب عوامل الضغط اليهودية في الولايات المتحدة ودور اللوبي الصهيوني في صنع القرار الخارجي تجاه المنطقة العربية، فقد تعرضت مسيرة التقارب في العلاقات الأمريكية - العراقية لكثير من العقبات والإخفاقات وكان أبرزها استمرارية بيع السلاح الأمريكي إلى إيران عبر إسرائيل؛ مما حدا بالعراق إلى تنبيه الرأي العام الدولي والمنظمات الدولية إلى خطورة هذا الأمر. وفي هذا الصدد؛ يقول روميس شاندرا؟ أن علينا أن نبحث المستفيد من استمرار الحرب،

وأكد أن المستفيد هو الدول المصدرة للسلاح لطرفي الحرب وخاصة الولايات المتحدة، واستشهد بفضيحة إيران – جيت، وتساءل كيف يمكن أن ننبه الجهات غير الرسمية الممثلة في منظمة التضامن ومجلس السلاح العالمي، والمنظمات الأخرى المنتشرة في كافة دول العالم، وقال كيف نعبئ الرأي العام العالمي ضد المستفيد من الحرب[٣٢].ومن أجل دعم الجهود العراقية فقد قامت الأمم المتحدة بحملة من أجل حث الدول على عدم بيع السلاح لإيران، لأن حصولها على هذا السلاح يمكنها من مواصلة الحرب وتجاهل المنظمة الدولية وعدم الخضوع لمبدأ الشرعية الدولية[٣٣]. ومن الجدير بالذكر، بأن الولايات المتحدة وغيرها من الدول مثل إسرائيل والصين وبعض الدول الغربية هي الدول التي كانت تقصدها المنظمة الدولية[٣٤].ولم تقتصر الجهود العراقية على توظيف الأمم المتحدة والجامعة العربية فقط من أجل خدمة أهدافه، بل لدعم حركة عدم الانحياز ومنظمة الأوبك والمنظمات الدولية غير الحكومية الأخرى، وسعت الولايات المتحدة الأمريكية على إعاقة جهود حركة عدم الانحياز وخاصة الدول الناشطة فيها كالعراق وكوبا على سبيل المثال، وذلك عبر الاتصال بالأعضاء في هذه الحركة والذين لديهم علاقات حميمة بالولايات المتحدة. وفي السياق ذاته ذكر الرئيس الأمريكي أمام الكونجرس عام ١٩٨٥: "إن الولايات المتحدة تعاقب بكافة الوسائل جميع المتمردين الذي يقاومون دول عدم الانحياز غير الصديقة للولايات المتحدة[٣٥]، وهذا معناه أن أي دولة من دول عدم الانحياز لا تتصالح مع السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط سيحل عليها العقاب، وهذا يمس بالطبع بسياسة عدم الانحياز واستقلاليتها.أما الدور العراقي الفعال في منظمة الأوبك وخاصة خلال السبعينات وحتى منتصف الثمانينات كان يسعى من أجل خدمة المنتجين وحمايتهم من ابتزاز المستهلكين (وخصوصاً الدول الغربية والولايات المتحدة) فقد عمدت أمريكيا إلى تحجيم الدور العراقي بهدف حرمانه من تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية ومكانة دولية كان العراق في أمس الحاجة لها وتحديداً بعد خروجه من حرب دامت ثمان سنوات. وما بين الطموح العراقي والابتزاز العربي تمكنت الولايات المتحدة من لعب دور غير مباشر في التأثير على سياسات وقرارات منظمة الأوبك وذلك عبر أطراف عربية حيث التقت مصالحها ومصالح الولايات المتحدة نحو تحجيم النفوذ العراقي من خلال رفع سقف الإنتاج، وبالتالي تخفيض سعر البرميل، وتعويم السوق العالمي بالنفط بطريقة ابتزازية لم يسبق لها مثيل في تاريخ منظمة الأوبك.وبالرغم من المواقف الأمريكية السلبية تجاه العراق والتي برزت ضمن تفاعلات المنظمات الدولية والإقليمية، إلا ان العراق لعب دوراً هاماً خلال قمة عمان الطارئة في عام ١٩٨٧م[٣٦]، من أجل عودة مصر إلى الصف العربي وذلك لعدة اعتبارات تخدم المصلحة الوطنية العراقية وهي:

– الدور المصري تفاعل في الدعم السياسي العسكري للعراق في حربه ضد إيران.

– مكانة مصر الوثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث ارتأى صانع القرار السياسي العراقي بأهمية الدور الذي من الممكن أن تلعبه مصر في تقريب وجهات النظر الأمريكية – العراقية.

– التأثير الإيجابي على الرأي العام العالمي تجاه العراق كدولة لم تعد متطرفة وراديكالية بقدر ما هي معتدلة.

ولكن نتيجة التحولات الداخلية العراقية، والتطورات الإقليمية والدولية؛ والتي ألقت بظلالها على علاقات العراق بالولايات المتحدة الأمريكية باتجاه التباعد والصراع التدريجي وتحديداً منذ العام ١٩٨٨ وحتى العام ١٩٩٠. ففي خلال هذه الفترة، ما مدى نجاح العراق في توظيف المنظمات الدولية والإقليمية في خدمة أهدافه الخارجية؟

للإجابة على هذا التساؤل، لابد من التطرق لأبرز التطورات والتي عكست دور العراق في توظيف المنظمات الدولية والإقليمية والتجمعات العربية خلال هذه الفترة المفصلية الهامة من الدراسة، وهي:

– استخدام العراق للأداة الإعلامية والدبلوماسية للتأثير في مواقف العديد من الوفود التابعة لمنظمات دولية غير حكومية تجاه قضية الادعاءات الغربية المتعلقة بضرب الأكراد بأسلحة كيميائية، حيث دعا العراق وفود إعلامية ودولية لزيارة المنطقة الشمالية والتجول فيها بحرية لكشف الحقيقة[٣٧].

– دعا العراق الحكومات العربية في اجتماع قمة مجلس التعاون العربي الرباعي التي عقدت في عمان بتاريخ ١٩٩٠/٢/٢٤ إلى اتباع سياسة نفطية واستثمارية جديدة تضمن مصالح العرب[٣٨]. وهنا يمكن القول بأن العراق حاول توظيف إحدى التجمعات الإقليمية العربية كأداة للضغط؛ وهذا لا يخدم بطريقة غير مباشرة المصالح الأمريكية النفطية في المنطقة العربية، وبالتالي فإن العراق من وراء هذه الخطوة هدف إلى استخدام الأداة الاقتصادية (بشقها السلبي) لتحقيق أهدافه تجاه الولايات المتحدة.هذا بالإضافة إلى أن الرئيس العراقي خاطب ممثلي مجلس التعاون العربي في شباط ١٩٩٠، وقال ردا على التصريحات الأمريكية بعزمهم البقاء في الخليج العربي بالقول: "لسنا مرتاحين من بقاء أمريكا في المنطقة لأن غطائي الخوف من الوجود السوفيتي، وتهديد دول الخليج لم يعد لهما وجود"[٣٩].إذن في سياق هذا المطلب العراقي، والذي حاول

استثمار دوره كعضو في مجلس التعاون العربي (كأحد التجمعات الإقليمية العربية) وحاول أن يحقق أحد أهداف سياسته الخارجية وهو حماية الأمن القومي العراقي على اعتبار أن وجود القوات الأمريكية في الخليج تشكل له تهديداً.

– نجح العراق في الحصول على موقف عربي مؤيد له في قمة بغداد العربية التي عقدت في ١٩٩٠/٥/٢٨؛ للتضامن مع العراق ضد التهديدات الأمريكية والصهيونية بسبب برامجه التنموية والتسليحية وإعلانه امتلاك أسلحة متطورة(٤٠). كما قام الرئيس العراقي بمهاجمة أمريكا خلال هذا المؤتمر ووصفها بالقوة الإمبريالية(٤١).

– حاول العراق مراراً وتكراراً إحراج المنظمة الدولية فيما يتعلق بموقفها الضعيف في التصدي للدول (المقصود الولايات المتحدة وإسرائيل) التي تتخطى القوانين والمواثيق الدولية والتي تحث على مبدأ احترام استقلال وسيادة الدول وعدم المساس بوحدة أراضيها، وعدم التعرض لأنظمتها السياسية والإقليمية والاجتماعية والثقافية وعدم التدخل المباشر أو غير المباشر سواء في الشؤون الداخلية أو الخارجية لدولة أخرى. وهنا إشارة إلى محاولات الولايات المتحدة الدؤوبة على المس بسيادة العراق وأراضيه واستقلاله وذلك بدعم الحركات الكردية الانفصالية في شمال العراق. وهذا ما يشير إلى الدور العراقي الهادف إلى تحقيق أمنه الوطني والقومي من خلال استغلال المنظمة الدولية لكي تمارس حقها ورسالتها التي وجدت من أجلها منذ إنشاؤها عام ١٩٤٥.بعدما تم طرح أبرز التطورات والإجراءات التي اتخذها العراق على سبيل المثال وليس الحصر؛ من أجل تحقيق أهدافه من خلال علاقاته بالولايات المتحدة الأمريكية وذاك عبر توظيف المنظمات الدولية والإقليمية والتجمعات الفرعية والمنظمات الدولية غير الحكومية فيمكن أن نستنتج أن العراق حقق نجاحاً جزئياً – إن صح التعبير – في تحقيق قدراً من طموحاته وأهدافه الخارجية إزاء الولايات المتحدة، بعدما أحدث قدراً من التحول في قناعة المنظمة الدولية بصدق رغباته وميوله السلمية والتزامه بقرارات الشرعية الدولية. في الوقت ذاته تمكن العراق من استثمار مكانته داخل المنظمة الإقليمية العربية (جامعة الدول العربية) وجعلها تلعب دوراً من أجل مصالح العراق خلال الثمانينات، حيث أثرت بعض قراراتها على السلوك الأمريكي تجاه العراق ومطالبه إلى حد ما.

الخاتمة

استخدم العراق أدوات السياسة الخارجية في تحقيق أهدافه تجاه الولايات المتحدة الأمريكية، فقد أبرز البحث دور الأداة الدبلوماسية وأذرعها المختلفة، حيث ساهمت في نقل وجهات النظر والمواقف العراقية إلى الولايات المتحدة، وذلك عندما سعى العراق لإقامة علاقات ترتكز على الاحترام المتبادل والاعتراف بالدور المطلوب لكلا الطرفين في المنطقة، وعندما بدأت بعض الأوساط الغربية والصهيونية بالسعي لتوتير وتخريب العلاقات الثنائية في نهاية الثمانينات، حينها لم يتوان العراق عن تجيير أداته الدبلوماسية في حرب المواجهة مع الولايات المتحدة. اما أداته الإعلامية فقد استخدمها في مهاجمة مشروع التسوية واتفاقية كامب ديفيد في نهاية السبعينات ونجح العراق إلى حدٍ كبير في تأليب الرأي العام العربي. كذلك استخدمها أثناء مساعيه الرامية إلى عودة العلاقات مع أمريكا، وأوقف الحملات الدعائية والتشهيرية بأمريكا والغرب ومصر كصانعة السلام مع إسرائيل، وعندما اتضحت النوايا الأمريكية المشككة والمتخوفة من تعاظم الدور العراقي بعد انتهاء الحرب مع إيران سنة ١٩٨٨، قام العراق بتوجيه اداته الإعلامية والدعائية لموجهة حملات التشويه والإساءة لسمعته، ونجحت هذه الحملة على الصعيد العربي، لكنها لم تتمكن من مواجهة الحملة العدائية الغربية الشرسة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية. واستخدم العراق أداته الاقتصادية في توثيق علاقاته مع فرنسا بهدف إيجاد علاقة أكثر توازناً، بمعنى إن العراق تمكن إلى حدٍ مقبول نسبياً في إيجاد نوع من التوازن في علاقاته الاقتصادية الدولية حتى لا يقع تحت هيمنة إحدى الدول الكبرى، معتمداً بذلك على منح التسهيلات والعقود الميسرة للاستثمارات الأجنبية، أما دوره في توظيف المنظمات الدولية والإقليمية لخدمة أهداف سياسته الخارجية، تبين إن العراق حقق قدراً من النجاح في هذا المجال، وأحدث نوعاً من التحول في قناعة المنظمة الدولية بصدق نواياه والتزاماته بقرارات الشرعية الدولية المتعلقة بحرب الخليج الأولى. وفي نفس الوقت تمكن من استثمار مكانته في جامعة الدول العربية بحيث وقفت بجانبه أثناء تفاقم الهجمة الغربية والأمريكية عليه في النصف الثاني من الثمانينات، علماً إن الموقف الإيجابي لجامعة الدول العربية تجاه العراق لم يترجم إلى سلوك فعلي على أرض الواقع، مما يؤكد ضعف أو محدودية تأثيرها على الموقف الأمريكي المعادي للعراق. وتشابكت ظروفاً دولية وإقليمية وداخلية مع بعضها البعض، وخلقت أجواء ساهمت في رغبة كلا الطرفين نحو إزالة معوقات التقارب، وبالرغم من أن التقارب غير الرسمي كان مشوباً بالحذر، إلا أنه ترجم على الصعيد العملي منذ سنة ١٩٨٤ بعودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين. ولكن لم يصل الطموح العراقي في تحقيق أهداف سياسته تجاه الولايات المتحدة للحد المطلوب وذلك بفعل العديد من الإشكاليات، كقضية الاستغلال الأمريكي للورقة الكردية، واستمرار تصدير السلاح لإيران، والتقارب العراقي – السوفيتي – الأمريكي غير المباشر، والتخوف الأمريكي من التقارب العراقي – السوفيتي من جهة، والتقارب العراقي الفرنسي من جهة أخرى، وأخيراً

الموقف الأمريكي الداعم لإسرائيل في صراعها مع الدول العربية. كل هذه الإشكاليات مهدت السبل نحو المسار التباعدي والصراعي في العلاقات الثنائية، مع اصطدام المشروع العراقي مع الأهداف والمصالح الأمريكية في المنطقة العربية بشكل عام والخليج بشكل خاص، فالتسلح العراقي وإعادة البنية التحتية للصناعة العسكرية وامتلاك التكنولوجيا لن تتقبله الولايات المتحدة على الاطلاق، والتهديد العراقي لإسرائيل، ومعارضة الوجود الأمريكي في الخليج العربي، والدور العراقي الطموح في قيادة النظام العربي لم تتقبله الولايات المتحدة واعتبرته تهديداً حقيقياً لأمنها القومي ولأهدافها الاقتصادية والجيو استراتيجية في الشرق الأوسط. واستغلت الولايات المتحدة الخلافات العراقية – الكويتية أفضل استغلال من خلال التنسيق السري مع الحكومة الكويتية بهدف إغراق السوق العالمية بالنفط والتأثير على الاقتصاد العراقي المتخم بالديون والاستحقاقات للعديد من الدول والبنوك، وحث الكويت على اتخاذ مواقف متعنتة تجاه حسم خلافاته الحدودية مع العراق. إن العراق لم يتمكن من تحقيق أهدافه إلا بقدر ضئيل جداً خلال الفترة من ١٩٨٤ – ١٩٨٧، ويمكن القول بأن السياسة الخارجية اتسمت بعدم النجاح إلى حدٍ كبير في تحقيق أهدافها السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما يؤكد عدم قدرة العراق من إبعاد الولايات المتحدة عن استغلال ورقة الضغط الكردية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ولم يحقق نجاحاً حقيقياً في لعب دور فعال في التوازنات الإقليمية، ورفضه التام للكيان الصهيوني وعدم ثبات سياسة تركيا اتجاهه، وإن التحولات في طبيعة النظام الدولي لم تكن في صالحه وأثرت الحرب مع إيران على الجهود التنموية والاقتصادية، أما نجاحه في تقدم قدراته العسكرية غير كافٍ في ظل ازدياد ديونه المتراكمة، أما مركزية الحكم في العراق وعدم انتهاجه مبدأ التداولية في السلطة والتعددية السياسية وحرية الأحزاب، فقد ساهمت في اضعافه مما أدى إلى استغلال ذلك من قبل الأعداء. وأخيراً أن الإخفاق الواضح في تحقيق العراق لأهدافه من خلال سياسته الخارجية تجاه الولايات المتحدة لا يمكن أن يتحمله العراق بالمجمل نتيجة اخفاقاته في البيئة الداخلية، أما العوامل الأخرى المسببة لهذا الإخفاق فقد تبلورت ضمن سياق بيئة إقليمية معادية لأي مشروع نهضوي عربي هذا من جانب، وبيئة دولية تسعى نحو هيمنة غربية وأمريكية مسيطرة عليها ورافضة لأية تجربة عربية مستقلة من جانب آخر. فالتجربة التاريخية والواقع الحالي دليل واضح على عدم السماح لدولة نامية بأن تحقق أهدافها وتمارس سياسة خارجية بقدر من التوازن مع قوة عظمى بل كونية أصبحت مهيمنة على العالم بأسره.

الهوامش

١) مازن الرمضاني، السياسة الخارجية العراقية، بغداد، دار الحكمة، ١٩٩٤، ص٤٦.

٢) نبيه الاصفهاني، يوميات الحرب العراقية – الإيرانية، الجذور التاريخية، السياسة الدولية، العدد ٨٥، يوليو ١٩٨٦، ص١٣٥.

٣) مايكل كلير، اتجاهات التدخل الأمريكي في الثمانينات، ترجمة محجوب عمر، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، ١٩٨٢، ص٢١.

٤) تمام البرازي، العراق وامريكا ١٩٨٣ – ١٩٩٠، مكتبة مدبولي، القاهرة، د.ت، ص٣٠.

٥) جميل مطر، إعادة تقويم السياسات العربية تجاه الولايات المتحدة، المستقبل العربي، العدد ٣، ١٩٨١.

٦) محمد نصير مهنا وخلدون ناجي، تسوية المنازعات الدولية، مكتبة غريب، القاهرة، د. ت، ص٣٥٢.

٧) زبيغنيو بريجنسكي وآخرون، احتواء متمايز، السياسة الامريكية إزاء ايران والعراق، الثقافة العالمية، العدد ٨٢، ١٩٩٧، ص٧ – ١٣.

٨) جون كوولي، الحصاد، حرب أمريكا الطويلة في الشرق الأوسط، ترجمة عاشور الشامي، ط٣، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، عمان، ١٩٩٢، ص٧٨.

٩) يوميات ووثائق الوحدة العربية، ١٩٨٧، ص٣٩٩.

١٠) البرازي، مرجع سابق، ص١٧٣ – ١٧٤.

١١) سالينجر ولوران، حرب الخليج – الملف السري، ط٤، باريس، أولوفيه أوربان، ١٩٩١، ص٢٥٥.

١٢) أمين الساعاتي، الأمن القومي العربي، ط٢، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص١٨٩.

١٣) الاصفهاني، مرجع سابق، ص١٣٣.

١٤) ممدوح الروسان، العراق وقضايا الشرق العربي القومية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٩، ص٢١.

١٥) فاضل زكي محمد، السياسة الخارجية وابعادها في السياسة الدولية، مطبعة شفيق، بغداد، ١٩٧٥، ص٤٦.

16) Edward S. Herman, The Media's Role in U.S Foreign Policy, International Affairs, Vol 47, no 1, Summer 1993, P.25.

١٧) فتحية الغبراوي ومحمد نصر مهنا، أصول العلاقات السياسية الدولية، منشأة المعارف، الإسكندرية، ١٩٨٥، ص٢٨.

١٨) علاء الحديدي، الدبلوماسية، سلسلة المعارف، القاهرة، ١٩٩٥، ص٥٨.
١٩) جيم غولاند، استيلاء صدام على الكويت تحد للولايات المتحدة، ترجمة ايمان شمص، السفير، ١٩٩٠/٨/٣.
٢٠) سليم نصار، خلاف واشنطن وبغداد، لماذا؟، الحياة اللندنية، ١٩٩٠، ص١٥.
٢١) محمد حسنين هيكل، حرب الخليج، أوهام القوة والنصر، مركز الاهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٩٢.
٢٢) إدوارد سعيد، قصف العراق ... وايديولوجيا كلينتون الزائفة، الأيام الفلسطينية، ١٩٩٨/١٢/٢٦، ص١٦.
٢٣) هنري كيسنجر، على واشنطن أن تحذر من قصر النظر في الخليج، الوطن الكويتية، ١٩٨٥/٢/٦.
٢٤) خليل الياس مراد، حرب الخليج وانعكاساتها على الأمن القومي العربي، بغداد، د. ن، ١٩٨٧.
٢٥) وليد خدوري، النفط العربي والسياسة الدولية، دلمون للنشر، ١٩٨٦، ص٢١ – ٢٢.
٢٦) غسان سلامة، فرنسا والعرب – سمات المرحلة الجديدة، المستقبل العربي، العدد ٣٣، نوفمبر ١٩٨١، ص٣٥.
٢٧) أحمد عبد الرزاق شكاره، الدور الاستراتيجي للولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الخليج العربي حتى منتصف الثمانينات، مطبعة كاظم، دبي، ١٩٨٥.
٢٨) إسماعيل صبري مقلد، أمن الخليج وتحديات الصراع الدولي، منشورات ذات السلاسل، الكويت، ١٩٨٤.
٢٩) أمين الساعاتي، الأمن القومي العربي – صيغة عربية مناسبة للدخول في القرن الواحد والعشرين، الدار العربي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٨.
٣٠) أمين هويدي، الأمن القومي العربي في مواجهة الأمن الإسرائيلي، دار الطليعة، بيروت، ١٩٧٥، ص٦٨.
31) Astaff Report prepared for committee on foreign policy Relation – war in the gulg U.S government printing office, Washington, 1984, P.9 – 10.
٣٢) روميس شاندرا، الندوة الدولية لإنهاء الحرب العراقية – الإيرانية ١٢ – ١٤ فبراير، السياسة الدولية، العدد ٨٨، ابريل ١٩٨٧، ص٢٧٠.
٣٣) علي إبراهيم، مفاوضات السلام العراقية – الإيرانية ومستقبل السلام في منطقة الخليج، السياسة الدولية، العدد ٩٩، ١٩٩٠، ص٣٩.
٣٤) المرجع نفسه، ص٦٠.
٣٥) برهان غليون، ما بعد الخليج أو عصر المواجهات الكبرى، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣، ص٨٢.
٣٦) رأفت غنيمي الشيخ، العلاقات العربية الأمريكية في التاريخ الحديث المعاصر، مركز بحوث الشرق الأوسط، جامعة عين شمس، القاهرة، ١٩٨٦، ص٤٨.
٣٧) عادل القماش، جرائم أمريكا في العراق، دار الشباب العربي، القاهرة، ١٩٩١، ص٨٥.
٣٨) جاسم محمد عبد الغني، المتغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي، المستقبل العربي، العدد ١٣٩، ١٩٩٩، ص١٣٤.
٣٩) أنظر: البيان الصادر عن الاجتماع الطارئ لمجلس جامعة الدول العربية حول الحملة البريطانية – الامريكية – الصهيونية على العراق في ١٩٩٠/٤/٥، وأيضاً: البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة العربي غير العادي في بغداد ١٩٩٠/٥/٣٠، يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٩ – ١٩٩٣.
٤٠) هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي ١٩٦٧ – ١٩٧٣، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٣، ص١٨.
٤١) حامد ربيع، إسرائيل كماشة لتفتيت الوطن العربي، مجلة كل العرب، العدد ١٨٦، ١٩٨٦، ص١٤.

المصادر

First: Arabic sources:
1) Adel Al-Nakhsh, America's Crimes in Iraq, Arab Youth House, Cairo, 1991.
2) Ahmed Abdel-Razzaq Shakara, The Strategic Role of the United States of America in the Arab Gulf Region until the Mid-Eighties, Kazim Press, Dubai, 1985.
3) Alaa Al-Hadidi, Diplomacy, Knowledge Series, Cairo, 1995.
4) Ali Ibrahim, Iraqi-Iranian Peace Negotiations and the Future of Peace in the Gulf Region, International Politics, No. 99, 1990.
5) Amin Al-Saati, Arab National Security - an Arabic formula suitable for entering the twenty-first century, Al-Dar Al-Arabi, Cairo, 1993.
6) Amin Al-Saati, Arab National Security, 2nd Edition, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Cairo, 1993.

7) Amin Howeidi, Arab National Security Facing Israeli Security, Dar Al-Tali`a, Beirut, 1975.
8) Arab Unity Diaries and Documents, 1987.
9) Burhan Ghalioun, After the Gulf or the Era of Great Confrontations, Madbouly Library, Cairo, 1993.
10) Edward Said, The Bombing of Iraq ... and Clinton's Pseudo Ideology, The Palestinian Days, 12/26/1998.
11) Fadel Zaki Muhammad, Foreign Policy and Its Dimensions in International Politics, Shafiq Press, Baghdad, 1975.
12) Fathia Al-Ghabrawi and Mohamed Nasr Muhanna, The Origins of International Political Relations, Manshayat Al-Maaref, Alexandria, 1985.
13) Ghassan Salameh, France and the Arabs - Characteristics of the New Phase, The Arab Future, Issue 33, November 1981.
14) Hala Saudi, American Policy towards the Arab-Israeli Conflict 1967-1973, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1983.
15) Hamed Rabie, Israel Pliers to Break Up the Arab World, Kul Al-Arab Magazine, No. 186, 1986.
16) Henry Kissinger, Washington should beware of short-sightedness in the Gulf, Al-
17) Ismail Sabry Makled, Gulf Security and the Challenges of International Conflict, That Al Salasil Publications, Kuwait, 1984.
18) Jamil Matar, Re-evaluation of Arab Policies towards the United States, The Arab Future, No. 3, 1981.
19) Jassim Muhammad Abdul-Ghani, Global Changes and Their Implications for the Arab World, The Arab Future, No. 139, 1999.
20) Jim Goland, Saddam's seizure of Kuwait in defiance of the United States, translated by Iman Shamas, As-Safir, 3/8/1990.
21) John Cowley, The Harvest, America's Long War in the Middle East, translated by Ashour Al-Shami, 3rd Edition, Al-Prints Company for Distribution and Publishing, Amman, 1992.
22) Khalil Elias Murad, The Gulf War and its Repercussions on Arab National Security, Baghdad, d. N, 1987.
23) Mamdouh Al-Rousan, Iraq and the National Arab East Issues, The Arab Institute for Studies and Publishing, Beirut, 1979.
24) Mazen Al-Ramadani, Iraqi Foreign Policy, Baghdad, Dar Al-Hikma, 1994.
25) Michael Clear, Trends of American Intervention in the Eighties, translated by Mahjoub Omar, Arab Research Foundation, Beirut, 1982.
26) Muhammad Hassanein Heikal, The Gulf War, Illusions of Power and Victory, Al-Ahram Center for Translation and Publishing, Cairo, 1992.
27) Muhammad Naseer Muhanna and Khaldoun Naji, International Dispute Resolution, Gharib Library, Cairo, d. T.
28) Nabih Al-Isfahani, Diaries of the Iraqi-Iranian War, Historical Roots, International Politics, No. 85, July 1986.
29) Raafat Ghonimi Al-Sheikh, Arab-American Relations in Contemporary Modern History, Middle East Research Center, Ain Shams University, Cairo, 1986.
30) Romis Chandra, The International Symposium to End the Iraq-Iran War, February 12-14, International Politics, No. 88, April 1987.
31) Salim Nassar, The Washington-Baghdad Controversy, Why?, Al-Hayat Al-London, 1990.
32) Salinger and Laurent, The Gulf War - The Secret File, 4th Edition, Paris, Olivier Urban, 1991.
33) Tammam Al-Barazi, Iraq and America 1983-1990, Madbouly Library, Cairo, d.T.
34) The Final Statement issued by the Extraordinary Arab Summit Conference in Baghdad 30/5/1990, Diaries and Documents of Arab Unity 1989-1993.
35) The statement issued by the emergency meeting of the Council of the League of Arab States on the British-American-Zionist campaign against Iraq on 4/5/1990.
36) Walid Khadduri, Arab Oil and International Politics, Delmon Publishing, 1986.
37) Zbigniew Brzezinski and others, Differentiated Containment, US Policy toward Iran and Iraq, Global Culture, No. 82, 1997.

Second: Foreign sources:

1) Astaff Report prepared for committee on foreign policy Relation – war in the gulg U.S government printing office, Washington, 1984.
2) Edward S. Herman, The Media's Role in U.S Foreign Policy, International Affairs, Vol 47, no 1, Summer 1993.